المرصد التونسي للإنتقال الديمقراطي
UNDEF
The United Nations Democracy Fund
FNUD
Fonds des Nations Unies pour la démocratie
AFA
منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

تداعيات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدول العربية

ورقة سياسات

مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2024-2022)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية
والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

تداعيات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدول العربية

ورقة سياسات

أمين حشاني

ناشط تونسي، مؤسس منظمة Co-peace، وهي منظمة شبابية تونسية ملتزمة بمكافحة خطاب الكراهية والتطرف العنيف على الإنترنت. نائب رئيس المجلس الاستشاري للشباب في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. بالإضافة إلى ذلك، كان جزءًا من منظمات ومشاريع أخرى، مع التركيز مؤخرًا على السلام الرقمي ومكافحة التطرف على وسائل التواصل الاجتماعي. وعضو في الشبكة العربية للممارسات الديمقراطية والتنمية الشاملة.

مراجعة منهجية: جورج فهمي

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شيماء الشرقاوي

ملخص تنفيذي

شهد الاقتصاد العالمي تصاعدًا في النزاعات التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى، لا سيما بين الولايات المتحدة والصين، على مدى العقد الماضي. بدأت هذه التوترات في عام 2018 خلال إدارة ترامب، ما أدى إلى اضطرابات كبيرة في التجارة الدولية والأسواق المالية وسلاسل التوريد. وعلى الرغم من تغيير الإدارة الأمريكية في عام 2021، استمرت التوترات وتصاعدت مرة أخرى بعد إعادة انتخاب ترامب في عام 2024، مع فرض رسوم جمركية جديدة على الصين وتهديدات بتوسيع هذه الإجراءات لتشمل اقتصادات أخرى، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. تأثرت الدول العربية بهذه النزاعات التجارية بشكل مباشر وغير مباشر نظرًا إلى اعتمادها على الاستثمارات الأجنبية والتجارة وسلاسل التوريد العالمية. تستعرض هذه الورقة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على الدول العربية، وتقترح إستراتيجيات وطنية للحد من آثارها السلبية مع الحفاظ على الاستقرار السياسي والتنمية الديمقراطية

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة موجة متزايدة من النزاعات التجارية، أبرزها بين الولايات المتحدة والصين، التي بدأت في عام 2018. بعد فترة قصيرة من الهدوء عقب تغيير الإدارة الأمريكية في عام 2021، عادت الأمور لتشتعل مجددًا مع إعادة انتخاب دونالد ترامب في عام 2024. حيث شددت إدارة ترامب من الرسوم الجمركية على الصين، ووسعت النزاعات لتشمل حلفاء تقليديين مثل كندا والمكسيك، بالإضافة إلى التهديد بفرض إجراءات مماثلة ضد الاتحاد الأوروبي

تسببت حالة عدم اليقين التجاري وعدم استقرار الأسواق المالية في تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا والبنية التحتية. وقد سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انخفاضًا في هذه التدفقات بنسبة 16% خلال عام 2020، وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي[1] الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعام 2021. كما تأثرت الدول العربية التي تُعد مراكز تجارية رئيسية، مثل الإمارات ومصر، باضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، ما انعكس سلبًا على الإنتاج الصناعي والصادرات

ورغم أن بعض الدول العربية قد تستفيد من إعادة توجيه التدفقات التجارية، فإن هذه التطورات قد تكون لها آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة في المنطقة. كما قد تواجه الدول العربية ضغوطًا للانحياز إلى أحد الجانبين في الصراع الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، ما قد يؤثر في استقلالها الاقتصادي.

تستعرض هذه الورقة هذه القضايا الحرجة وتقدم توصيات عملية لمساعدة الدول العربية على التعامل مع هذه التحديات، والحفاظ على استقرارها السياسي وتطورها الاقتصادي

أولا: أهمية القضية

الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين ليست مجرد خلاف بين قوتين عظميين فحسب؛ بل لها انعكاسات عالمية واسعة النطاق قد تؤثر في اقتصادات دول مختلفة. يعلمنا التاريخ أهمية إدراك هذه التداعيات، حيث يتفق العديد من المؤرخين والاقتصاديين على أن الرسوم الجمركية التي فرضها الكونجرس الأمريكي في الثلاثينيات (مثل قانون سموت-هاولي)[2] وهو قانون صدر عام 1930 وفرض رسومًا جمركية مرتفعة على مئات المنتجات المستوردة بهدف حماية الاقتصاد الأمريكي — كانت من العوامل التي عمقت الكساد العظيم بدلًا من أن تخفف من آثاره. واليوم، قد تؤدي التوترات التجارية المتصاعدة بالمثل إلى تعطيل سلاسل التوريد العالمية وتقليل الاستثمارات الدولية الضرورية. وقد أصبحت هذه المسألة أكثر إلحاحًا مع عودة إدارة ترامب الى البيت الأبيض في عام 2025، الذي لم تقتصر سياسته الحمائية في التجارة الدولية على الصين فقط، بل امتدت لتشمل كندا والمكسيك، مع تهديدات مستقبلية محتملة تجاه الاتحاد الأوروبي. وهو ما زاد احتمالية دخول الاقتصاد الأمريكي وكذلك الأوروبي في الركود التضخمي حسب عديد من الخبراء حيث أشار جيمي دايمون رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لجي بي مورجان في رسالة إلى المستثمرين[3] إلى إمكانية دخول الاقتصاد الأمريكي في الركود التضخمي كما قدر «بوسن»، الذي يشغل الآن منصب المدير العام لمعهد «بيترسون» للاقتصاد الدولي، وتحظى تحليلاته بقبول كبير، احتمالات الركود في الولايات المتحدة بنسبة 65%، حسبما نقل موقع «ماركت ووتش».[4]

ومن المتوقع أن تكون لهذه الحرب التجارية تداعيات مباشرة على النمو الاقتصادي العالمي، حيث تشير أحدث تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[5] إلى أن النمو العالمي سيتباطأ من 3.2% في 2024 إلى 3.1% في 2025 ثم 3% في 2026، وهو ما يمثل تراجعًا عن التوقعات السابقة التي صدرت في ديسمبر/كانون الأول الماضي. وهو ما يؤدي تبعًا إلى انخفاض قيمة البترول وتأثر الدول العربية المنتجة بالإضافة الى الدول التي تعتمد على الاستثمارات الخليجية

وتُعد العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وكل من الولايات المتحدة والصين عاملًا حاسمًا في تعقيد موقفها الجيوسياسي. فوفقًا لبيانات وزارة التجارة الصينية،[6] بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية حوالي 430 مليار دولار في عام 2022، ما يجعل الصين أكبر شريك تجاري للعديد من الدول العربية، مثل السعودية والإمارات. في المقابل، تحتفظ الولايات المتحدة بمكانة راسخة كمصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات إستراتيجية داخل المنطقة، أبرزها مشاريع الطاقة

والبنية التحتية، حيث بلغ إجمالي تجارة السلع بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يقدر بنحو 141.7 مليار دولار في عام 2024 حسب مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة (USTR)[7]. وكما هو مبيّن في الرسم البياني رقم 1، الذي يُظهر مقارنة في حجم التجارة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة، وكل من الصين (2022) والولايات المتحدة (2024) من جهة أخرى، فإن الفجوة في حجم التبادل توضح التأثير الاقتصادي المتباين لكلا القوتين في المنطقة. هذا التشابك الاقتصادي يجعل من الصعب على الدول العربية الانحياز إلى طرف دون التأثير سلبًا في مصالحها الحيوية

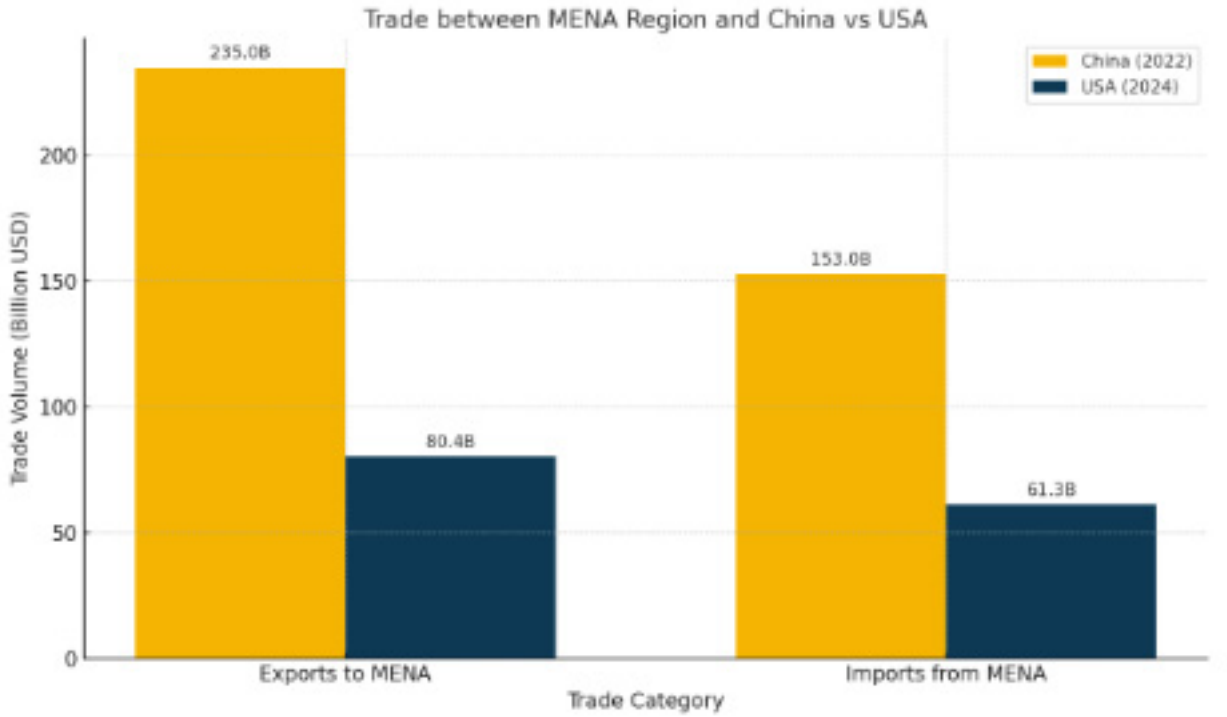

الرسم البياني 1: حجم التجارة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والصين (2022) والولايات المتحدة الأمريكية (2024)

بالنسبة إلى الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على التجارة العالمية والاستثمارات وسلاسل التوريد المستقرة، فإن المخاطر الناجمة عن الحرب التجارية تبدو مرتفعة جدًّا. على سبيل المثال، يُشكّل حجم التجارة (الصادرات والواردات)[8] ما يقارب 160% من الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات، و88% في المغرب، و44% في مصر، ما يبرز الانكشاف الكبير أمام تقلبات السوق العالمي كما هو موضّح في الرسم البياني رقم 2 الذي يبيّن نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المختارة خلال الفترة 2022–2023. كما أن هذه الدول تعتمد بشكل متزايد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث جذبت الإمارات وحدها ما يزيد على 23 مليار دولار في عام 2022، [9] بينما تمثل الاستثمارات الأجنبية حوالي 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر.[10] من جهة أخرى، تعتمد اقتصادات هذه الدول على سلاسل توريد دولية فعّالة؛ فميناء جبل علي في الإمارات يُصنَّف من بين أكبر الموانئ عالميًّا،[11] بينما تمر نحو 12% من التجارة البحرية العالمية عبر قناة السويس في مصر.[12] هذا الاعتماد المتزايد يعني أن أي خلل في التجارة العالمية أو انخفاض في الاستثمارات قد ينعكس فورًا على النمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والاستقرار السياسي في المنطقة.

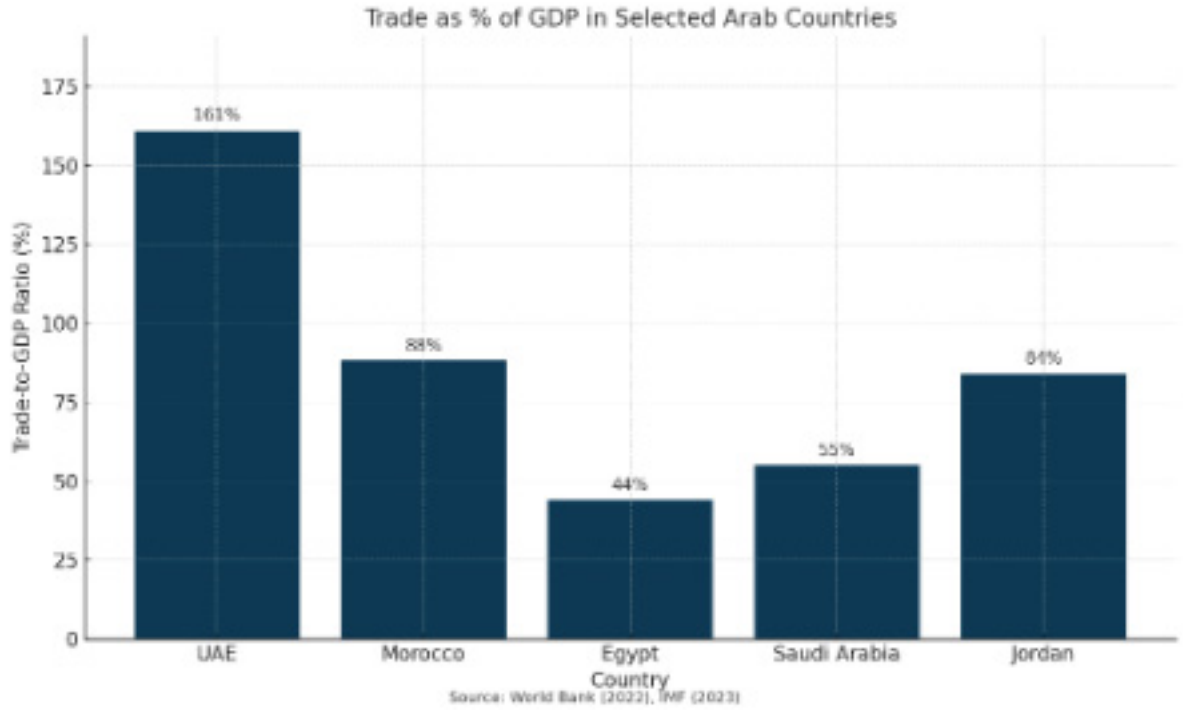

الرسم البياني 2: نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية (2022–2023)

علاوة على ذلك، فإن الضغوط التي تمارسها القوى العالمية على الدول العربية لاختيار تحالفات اقتصادية قد تُقوِّض استقلالها الاقتصادي وتزيد من تعقيد تموضعها الجيوسياسي. وفي هذا السياق، أفادت وكالة رويترز[13] بأن الولايات المتحدة تسعى من خلال مفاوضات الرسوم الجمركية إلى حثّ أكثر من 70 دولة على تقليص علاقاتها التجارية مع الصين، مقابل تخفيضات محتملة في التعريفات الأمريكية. في المقابل، حذّر متحدث باسم وزارة التجارة الصينية من أن بكين ستتخذ إجراءات مضادة في حال تم التوصل إلى اتفاقيات تجارية تؤدي إلى تهميش المصالح الصينية أو الإضرار بها.[14]

على المستوى الاجتماعي، قد تؤدي حالة عدم الاستقرار الاقتصادي إلى تفاقم معدلات البطالة واتساع الفجوة الاجتماعية، ما يُغذي مشاعر الاستياء الشعبي، خاصة في الفئات الهشة. وتُعد الصناعات المرتبطة بسلاسل التوريد العالمية من بين الأكثر عرضة للتأثر، مثل صناعات الإلكترونيات، وتجميع السيارات، والصناعات الدوائية. ففي مصر والمغرب مثلًا، تعتمد هذه القطاعات على استيراد المواد الخام أو المكونات من آسيا وأوروبا، ما يجعلها عرضة لتأخر الإمدادات وارتفاع التكاليف، وهو ما يهدد وظائف آلاف العمال ويزيد من تقلبات السوق المحلية. وفي تونس، يعتمد قطاع الصناعات الدوائية بشكل كبير على استيراد المواد الكيميائية الفعالة من الصين، ما يجعله عرضة للتأثر بأي اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية. ويُعد هذا القطاع من القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني، حيث يُوفر أكثر من 12 ألف موطن شغل.[15] وقد يؤدي تأخر وصول هذه المواد أو ارتفاع تكاليفها إلى انخفاض الإنتاج المحلي، وتفاقم النقص في الأدوية الأساسية، ما ينعكس سلبًا على الأمن الصحي والاجتماعي في البلاد

أما في الدول العربية المعتمدة على النفط، فقد تؤدي التقلبات الاقتصادية إلى تغيّرات في أسواق العمل تؤثر في العمالة الوافدة، وتقلل من حجم التحويلات المالية إلى دول شمال إفريقيا وبلاد الشام. من الناحية المالية، تدفع حالة عدم اليقين المستثمرين إلى البحث عن الأصول الآمنة مثل الذهب، ما يؤدي إلى عزوف عن الاستثمار في سندات الأسواق الناشئة بسبب اعتبارها مرتفعة المخاطر. هذا التوجه يرفع من تكلفة الاقتراض على الحكومات العربية، ويضع ضغوطًا إضافية على السياسات النقدية، ما قد يدفع البنوك المركزية إلى تبني سياسات أكثر تشددًا، مثل رفع أسعار الفائدة أو تقليص التوسع النقدي، في محاولة للسيطرة على التضخم وحماية الاستقرار المالي

ثانيا: تجارب في التعامل مع المشكلة

تُظهر تجارب دولية عديدة أن بعض الدول استطاعت بنجاح مواجهة تحديات الحروب التجارية واستغلالها لخدمة مصالحها الاقتصادية و الجيوسياسية. على سبيل المثال، نجحت فيتنام في استغلال التوترات بين الولايات المتحدة والصين في 2018 لتعزيز مكانتها كمركز صناعي[16]، وجذبت استثمارات دولية كبيرة بفضل توقيع اتفاقية التجارة الثنائية (BTA) التي منحت فيتنام إمكانية الوصول إلى السوق الأمريكية برسوم جمركية أقل. وقدمت وزارة التجارة الأمريكية أدلة في عام 2023 على أن مصنّعي الألواح الشمسية الصينيين نقلوا عمليات التجميع إلى دول مثل فيتنام و ماليزيا ، ثم أرسلوا المنتجات النهائية إلى الولايات المتحدة من تلك الدول، متجنبين بذلك الرسوم الجمركية.[17]

اما البرازيل، فقد استفادت من تقلص صادرات الولايات المتحدة إلى الصين لتعزيز صادراتها الزراعية بشكل كبير. فبعد أن كانت الصين تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة لتلبية احتياجاتها من فول الصويا، اتجهت، في أعقاب الحرب التجارية بين البلدين، إلى تعزيز وارداتها من البرازيل، مسجلة رقمًا قياسيًا خلال الربع الأول من عام 2025. ووفقًا لمحللي شركة «أجرينفست»، قام التجار البرازيليون، حتى تاريخ 25 مارس، بتحميل نحو 22.8 مليون طن من فول الصويا على متن السفن، منها 17.7 مليون طن وُجهت إلى الصين، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ التبادل التجاري بين البلدين.[18]

ومن الأمثلة اللافتة في منطقتنا العربية، تجربة المغرب، الذي نجح في استقطاب استثمارات أجنبية كبرى، خاصة من الصين، مستفيدًا من اتفاقيات التجارة الحرة التي تجمعه بالولايات المتحدة. وباعتباره الدولة الإفريقية الوحيدة التي تربطها اتفاقية تجارة حرة مع واشنطن، أصبح المغرب وجهة إستراتيجية للاستثمارات الصينية، التي تجاوزت قيمتها 10 مليارات يورو[19]، والموجهة نحو إنشاء مصانع لإنتاج البطاريات ومكوناتها. ويرى مراقبون أن هذه المشاريع تأتي في إطار إستراتيجية صينية مدروسة لتجاوز القيود الجمركية الغربية، من خلال الاستفادة من موقع المغرب الإستراتيجي وشبكة اتفاقياته التجارية مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.[20]

ثالثا: الإستراتيجيات المقترحة لمواجهة تأثيرات الحرب التجارية

1. تنويع الشراكات الاقتصادية

لمواجهة التداعيات السلبية للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ينبغي للدول العربية أن تعمل على تنويع علاقاتها التجارية والاستثمارية. من الضروري تقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، الهند، ودول أمريكا اللاتينية. هذه الإستراتيجية ستمكّن الدول العربية من تفادي التأثر المباشر بتقلبات السياسات التجارية بين القوى العظمى، كما ستفتح أسواقًا جديدة للمنتجات العربية، ما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار. إلى جانب ذلك، يجب تشجيع تطوير القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا والشركات الرقمية، ما يمكّن الدول العربية من تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية الاقتصادية. وتُعد دولة الإمارات نموذجًا رائدًا في هذا المجال، إذ استثمرت بشكل مكثف في البنية التحتية الرقمية، وأطلقت مبادرات حكومية مثل «إستراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي»، وساهمت في جعل دبي وأبوظبي مراكز إقليمية للشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا المالية، والحوسبة السحابية، والتجارة الإلكترونية. هذا التوجه أسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وخلق بيئة أعمال مرنة وقابلة للتكيف مع المتغيرات العالمية

2. تعزيز التجارة البينية العربية

على الرغم من توقيع العديد من الدول العربية على اتفاقيات تجارة حرة تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي، فإن غياب التنسيق بين الدول الأعضاء أدى إلى إضعاف فعاليتها. لم يتم تطوير سياسات اقتصادية موحدة تكفل تنفيذ الاتفاقيات بشكل

منسق، ما أدى إلى تفاوت في القوانين التجارية والجمركية بين الدول العربية. هذا التباين خلق بيئة غير متجانسة أعاقت التدفقات التجارية وساهمت في ضعف الاستفادة من هذه الاتفاقيات. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنية التحتية المشتركة للنقل والخدمات اللوجستية تظل محدودة، ما يعرقل انسيابية حركة البضائع والاستثمارات داخل المنطقة.

يمكن تحسين هذا الوضع من خلال تطوير اتفاقيات تجارة حرة أكثر كفاءة لا تقتصر فقط على إلغاء التعريفات الجمركية، بل تشمل أيضًا تعزيز التكامل الصناعي بين الدول العربية. من الضروري الاستثمار في تحسين البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية، ما سيسهل تدفق السلع والخدمات بين الدول العربية ويزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. كذلك، فإن تشجيع المشاريع المشتركة في مجالات مثل التكنولوجيا والزراعة والصناعات التحويلية سيعزز من التكامل الاقتصادي داخل المنطقة

3. إصلاحات اقتصادية لتعزيز المرونة

يجب أن تركز الدول العربية في تنفيذ إصلاحات اقتصادية تعزز من قدرتها على التكيف مع التغيرات العالمية. يتطلب ذلك تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات من خلال تنويع القطاعات الاقتصادية مثل السياحة، الخدمات المالية، والصناعات التحويلية. وتُعد رؤية السعودية 2030[21] مثالًا بارزًا في هذا السياق، حيث تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام، من خلال تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ودعم ريادة الأعمال، وتوسيع قاعدة الاستثمار في مجالات مثل التكنولوجيا، والسياحة، والطاقة المتجددة

كما أن الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا من شأنه أن يفتح آفاقًا جديدة للنمو، ما يمكن الدول العربية من المنافسة في الاقتصاد الرقمي العالمي. إضافة إلى ذلك، ينبغي تطوير بيئة أعمال أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية، من خلال تحسين التشريعات الاقتصادية وتقديم حوافز للاستثمارات في القطاعات غير التقليدية

4. تعزيز الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة

إن مواجهة تأثيرات الحرب التجارية لا تقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية، بل تشمل أيضًا ضرورة تعزيز الاستقرار السياسي من خلال تحسين الحوكمة الرشيدة. يجب على الحكومات العربية تطوير آليات شفافة لصنع القرار الاقتصادي تضمن مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، ما يعزز ثقة المستثمرين ويخلق بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا. كما أن توسيع شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الأكثر تضررًا من الأزمات الاقتصادية سيساعد في تقليل الفجوة الاجتماعية والحد من التوترات السياسية الناتجة عن التقلبات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي العمل على إصلاح المؤسسات الديمقراطية لضمان اتخاذ قرارات أكثر شمولية واستدامة، ما يقلل من احتمالات اللجوء إلى سياسات سلطوية في أوقات الأزمات

رابعا: آليات تنفيذ هذه الإستراتيجيات:

يتطلب التنفيذ الناجح لهذه الإستراتيجيات تخطيطًا وتعاونًا شاملين:

1. إنشاء هيئات تنسيق اقتصادية إقليمية

لتنفيذ إستراتيجيات تنويع الشراكات الاقتصادية وتعزيز التجارة البينية العربية، يجب إنشاء هيئات تنسيق اقتصادية تعمل على وضع سياسات موحدة لتنظيم التجارة والاستثمارات بين الدول العربية. يمكن لهذه الهيئات أن تأخذ شكل مجالس مشتركة تضم ممثلين عن الحكومات، القطاع الخاص، والمؤسسات المالية، بحيث يتم توحيد الجهود لتعزيز التجارة وتسهيل الاستثمار. كما ينبغي تعزيز دور جامعة الدول العربية والمؤسسات الاقتصادية التابعة لها، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، لضمان تنفيذ السياسات الاقتصادية الموحدة على أرض الواقع.

2. تحسين البنية التحتية اللوجستية والتكنولوجية

تتطلب التجارة الفعالة بنية تحتية متطورة تدعم حركة البضائع والخدمات عبر الحدود. لذلك، يجب على الدول العربية الاستثمار في تحسين الموانئ، تطوير شبكات النقل البري والسكك الحديدية، وتوسيع قدرات المناطق الحرة لتسهيل التجارة البينية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير أنظمة رقمية متكاملة لإدارة العمليات الجمركية، ما يقلل من التأخيرات الناتجة عن الإجراءات البيروقراطية ويسهل تدفق البضائع بين الدول العربية. على سبيل المثال، يمكن اعتماد منصة جمركية إلكترونية موحدة تربط جميع الدول العربية لتسريع عمليات الاستيراد والتصدير.

3. إصلاح التشريعات الاقتصادية وتحفيز الاستثمار

يعد تطوير بيئة استثمارية جاذبة أمرًا ضروريًّا لضمان نجاح إستراتيجيات التنويع الاقتصادي والتكامل الإقليمي. ينبغي تحديث القوانين التجارية والجمركية بما يضمن تسهيل تأسيس الشركات، تقليل القيود الإدارية على المستثمرين، وحماية حقوق الملكية الفكرية. كما يمكن تقديم حوافز ضريبية وتمويلية للشركات الناشئة والمشاريع الاستثمارية التي تركز في الابتكار والتكنولوجيا. إضافةً إلى ذلك، ينبغي إنشاء صناديق استثمار عربية مشتركة لدعم المشاريع الصناعية والتكنولوجية في الدول التي تحتاج إلى تمويل تنموي لتعزيز قدراتها الإنتاجية

4. تعزيز الحوكمة والشفافية

لتنفيذ الإستراتيجيات بشكل فعال، من الضروري تحسين الحوكمة الاقتصادية وتعزيز الشفافية في عمليات صنع القرار. يجب على الحكومات العربية تبني سياسات قائمة على البيانات والبحث العلمي لضمان اتخاذ قرارات مبنية على تقييم دقيق للوضع الاقتصادي. كما ينبغي إنشاء منصات إلكترونية تتيح للمستثمرين ورواد الأعمال الوصول إلى المعلومات الاقتصادية بسهولة، ما يعزز من ثقة القطاع الخاص ويشجع على زيادة الاستثمار. علاوة على ذلك، فإن تطوير آليات رقابية لضمان الالتزام بالمعايير الاقتصادية الحديثة سيعزز من استقرار البيئة الاستثمارية ويقلل من المخاطر التي تواجه الشركات العربية

5. تعزيز التعاون الأكاديمي والتدريبي في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية

يتطلب تطوير الاقتصاد العربي تأهيل القوى العاملة وتحديث المهارات لمواكبة التطورات العالمية. لذلك، ينبغي تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية لإنشاء برامج تعليمية متخصصة في التجارة الدولية، التحول الرقمي، وإدارة الأعمال. كما يمكن تنفيذ برامج تدريبية تدعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في كيفية الاستفادة من الاتفاقيات التجارية وتوسيع نطاق أعمالهم على المستوى الإقليمي والدولي. يمكن أيضًا إنشاء مراكز بحثية إقليمية تُعنى بتقديم دراسات تحليلية حول الاتجاهات الاقتصادية العالمية وتقديم توصيات عملية لصناع القرار

6. توسيع دور القطاع الخاص في تنفيذ السياسات الاقتصادية

لا يمكن للحكومات وحدها تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة دون إشراك القطاع الخاص بشكل فعال. لذلك، يجب وضع آليات لتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بحيث يتم تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى بالتعاون بين الحكومات والشركات الكبرى. كما ينبغي توفير تسهيلات ائتمانية لدعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، نظرًا إلى دورها الحيوي في خلق فرص العمل وتنويع الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز التعاون بين الشركات العربية الكبرى لخلق سلاسل توريد إقليمية أكثر تكاملًا، ما يقلل من الاعتماد على الأسواق الخارجية.

7. إطلاق مبادرات دبلوماسية اقتصادية لتعزيز الشراكات الدولية

لتنويع الشراكات الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة والصين، يجب أن تتبنى الدول العربية دبلوماسية اقتصادية

نشيطة تهدف إلى توقيع اتفاقيات تعاون مع تكتلات اقتصادية كبرى مثل الاتحاد الأوروبي، رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، ومجموعة بريكس (BRICS). يمكن تحقيق ذلك من خلال عقد منتديات اقتصادية عربية-دولية تستقطب المستثمرين الأجانب وتروج للفرص الاقتصادية في المنطقة. كما ينبغي تطوير آليات تفاوضية جديدة لضمان أن تكون الاتفاقيات التجارية أكثر فائدة للدول العربية، بحيث تراعي مصالحها الاقتصادية بدلًا من أن تكون مجرد استجابة لمتغيرات السوق العالمية

خاتمة

تتجاوز تداعيات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين كونها مجرد خلاف اقتصادي، حيث تمتد لتصل إلى جوهر التوازن الجيوسياسي والاستقرار الداخلي للدول العربية، التي تجد نفسها في مفترق طرق يتطلب إعادة قراءة دقيقة لموقعها الإستراتيجي في النظام العالمي. فالاعتماد العميق على الاستثمارات الأجنبية، وسلاسل التوريد العالمية، والعلاقات التجارية المعقدة مع الطرفين المتنازعين، يجعل الدول العربية عرضة لهزات اقتصادية قد تفضي إلى أزمات اجتماعية وسياسية إذا ما تم تجاهلها أو التعامل معها بشكل رديء. لذلك، لا يمكن للدول العربية أن تظل فقط مراقبًا سلبيًّا لهذه الصراعات، بل يجب أن تتحول إلى فاعل رئيسي في تشكيل سياسات اقتصادية وإستراتيجية تحمي مصالحها الوطنية وتوازن بين التحديات والفرص. يتطلب هذا تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والارتكاز على تنويع مصادر النمو بعيدًا عن الاعتماد الأحادي على النفط أو شريك اقتصادي واحد، مع الاستثمار في بناء قدرات تكنولوجية وبشرية قادرة على الابتكار والتكيف مع التحولات العالمية. كما أن تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية السياسية يشكلان الضمانة الوحيدة لاستقرار المجتمعات في مواجهة الضغوط الخارجية، ولبناء منظومة متماسكة تستوعب التحديات وتحوّلها إلى محفزات للتنمية المستدامة. في النهاية، لن يتمكن العالم العربي من الحفاظ على استقراره وأمنه الاقتصادي والسياسي إلا عبر إستراتيجية شمولية تستثمر في استقلالية القرار، وتوازن القوى، وتبني رؤية مستقبلية تمتد إلى ما بعد الأزمة الراهنة، لتكون بذلك شريكًا فاعلًا في بناء النظام الدولي الجديد

هوامش

1 U. T. a. development, «World Investment Report 2021,» unctad.org, 2022.

2 Britannica, «Smoot-Hawley Tariff Act,» 2025. [Online]. Available: https://www.britannica.com/event/Great-Depression/Sources-of-recovery.

3 J. Dimon, «JPMorgan,» 2025. [Online]. Available: https://www.jpmorganchase.com/ir/annual-report/2024/ar-ceo-letters.

4 J. Bartash, «MarketWatcher,» 2025. [Online]. Available: https://www.marketwatch.com/story/this-top-u-s-economist-puts-the-chance-of-a-stagflationary-recession-at-6514-cd6891.

5 OECD, «OECD Economic Outlook, Interim Report March 2025,» 2025. [Online]. Available: https://www.oecd.org/en/publications/oecd-economic-outlook-interim-report-march-2025_89af4857-en.html.

6 M. E. Monitor, «10th Arab-China Business Conference,» 2023. [Online]. Available: https://www.middleeastmonitor.com/20230616l0-th-arab-china-business-conference/.

7 o. o. t. U. S. t. representative, «U.S. total goods trade with the Middle East and North Africa,» 2025. [Online]. Available: https://ustr.gov/countries-regions/europe-middle-east/middle-east/north-africa.

8 W. Bank, «Trade balance data chart,» 2023. [Online]. Available: https://data.worldbank.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS?locations=AE.

9 U. N. C. o. T. a. Development, «World Investment Report 2023,» 2023. [Online]. Available: https://unctad.org/webflyer/world-investment-report-2023.

10 IMF, «IMF Executive Board Approves 46-month US$3 billion Extended Arrangement for Egypt,» 2023. [Online]. Available: https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023l6/01//Arab-Republic-of-Egypt-Request-for-Extended-Arrangement-Under-the-Extended-Fund-Facility-527849.

11 W. Bank, «Port Performance Report 2023,» 2023. [Online]. Available: https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099060324114539683/p175833138923008l1be641a5ea7b90e0e6.

12 u. n. institute, «The Suez Canal and Global Trade Routes,» 2021. [Online]. Available: https://www.usni.org/magazines/proceedings/2021/may/suez-canal-and-global-trade-routes.

13 J. Venugopalan, «US plans to use tariff negotiations to isolate China, WSJ reports,» Reuters, 2025. [Online]. Available: https://www.reuters.com/world/us-plans-use-tariff-negotiations-isolate-china-wsj-reports-2025l5-04-/.

14 «Beijing warns countries against colluding with US to restrict trade with China,» CNN, 2025. [Online]. Available: https://edition.cnn.com/2025l0/04//business/china-warns-countries-us-trade-war-intl-hnk/index.html.

15 «قطاع صناعة الأدوية يُشغِّل 12 ألف عامل وتونس قادرة أن تكون قطبًا صيدلانيًّا إفريقيًّا,» Radio Nationale, 2025. [Online]. Available http://bit.ly/3UBnmxQ

16 E. Kwon, «The US–China Trade War: Vietnam Emerges as the Greatest Winner,» Air University, 2022. [Online]. Available: https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/3111127/the-uschina-trade-war-vietnam-emerges-as-the-greatest-winner/.

17 «What would a US-China trade war do to the world economy?,» BBC, 2025. [Online]. Available: https://www.bbc.com/news/articles/c4g2089vznzo.

18 A. Mano, «China absorbs massive Brazilian soy shipments in first quarter,» Reuters, 2025. [Online]. Available: https://www.reuters.com/markets/commodities/china-absorbs-massive-brazilian-soy-shipments-first-quarter-2025l8-03-/.

19 A. Eljechtimi, «Gotion High Tech Morocco gigafactory to start production in 2026,» Reuters, 2024. [Online]. Available: https://www.reuters.com/technology/gotion-high-tech-morocco-gigafactory-start-production-2026l7-06-2024-/.

20 «اتفاقيات التجارة الحرة بين المغرب والعالم,» AMDIE, [Online]. Available: https://amdie.gov.ma/accords-libre-echange-ar/.

21 «Saudi Vision 2030,» [Online]. Available: https://www.vision2030.gov.sa/en.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.